العمل في الجنس مقابل "الإتجار في الجنس" وفهم أوجه الإختلاف

"العمل في الجنس هو عمل حقيقي"

تعاريف

الإتجار

"هو تجنيد أو نقل أو تحويل أو إيواء أو استلام الأفراد من خلال استخدام التهديد أو القوة أو الإكراه أو الأشكال الاخرى من الإختطاف أو الإحتيال أو الخداع أو سوء استخدام القوة تجاه الأشخاص الضعفاء أو استلام وتسليم المال او المكاسب للحصول على الموافقة التي تجعل شخصا ما يتحكم بشخص آخر، بهدف الإستغلال" (بحسب الأمم المتحدة "بروتوكول منع وتحريم وفرض العقوبة على الإتجار بالأفراد وخاصة النساء والاطفال")

العمل في الجنس

- العمل في الجنس هو عبارة عن عملية تجارية بين شخصين بالغين وبموافقتهما
- يتكون عمال الجنس من "النساء والذكور والمتحوليين جنسيا البالغين والشباب (بين الفئات العمرية 18 و24) الذين يحصلون على المال أو الحاجيات مقابل تقديم خدمات جنسية، إما بشكل دائم أو متقطع" – بحسب الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية.

يشمل الإتجار ثلاث مكونات مميزة – تحتاج جميعها أن تكون موجودة قبل أن يتم تصنيف جريمة على أساس أنها "إتجار".

الفعل	تجنيد أو نقل أو تحويل أو إيواء أو استلام الأفراد.	النقل
الوسيلة	باستخدام التهديد أو القوة أو الأشكال الاخرى من الإختطاف أو الإحتيال أو الخداع أو سوء استخدام القوة تجاه الأشخاص الضعفاء	الإكراه
الهدف	بهدف الإستغلال	الإستغلال

الإتجار بالبشر =

نقل (تجنيد) الأشخاص باستخدام الإكراه بهدف الإستغلال

الفرق بين العمل في الجنس والإتجار

- هناك سوء فهم شائع بأن العاملين في الجنس هم ضحايا الإتجار أو الإستغلال. في جميع أنحاء العالم، يدعم العاملون في الجنس وحقوق العاملين في الجنس تحدي سوء الفهم هذا.
- يؤكد مناصروا حقوق العاملين في الجنس على أن البالغين والموافقين من عمال الجنس يختارون أن يبيعوا الخدمات الجنسية. إنها الشروط الناتجة عن وصمة العار وتجريم العاملين في الجنس – وليس العمل بحد ذاته – هي التي يمكن أن تكون استغلالية وغير صحية. إن القوانين والسياسات والممارسات التأديبية وعلاقة القوة غير المتساوية بين الزبائن أصحاب النوايا السيئة أو مطبقي القانون أو أفراد الطرف الثالث (مثل أصحاب ومديري بيوت البغاء أو أي شخص يسهل العمل في الجنس) من جهة والعاملين في الجنس من جهة أخرى هي التي تخلق المخاطر التي يواجهها عمال الجنس.
- دفعت قوانين منع الإتجار الأولى إلى الخلط بين العمل في الجنس والإتجار. أشارت ديباجة الأمم المتحدة للعام 1949 "ميثاق تحريم كل أشكال الإتجار بالأفراد والإستغلال الجنسي للآخرين" إلى أن "البغاء والشر المصاحب لعملية الإتجار بالأفراد بهدف البغاء غير متوافقين مع كرامة وقيمة الإنسان ويشكلان خطرا على مصالح الأفراد" وتضمنت أحكاما معادية للعمل في الجنس. ولهذا السبب، فإن عددا من الدول لم تصادق على هذا الميثاق.
- وتم حديثا طرح "بروتوكول منع وتحريم ومعاقبة الإتجار بالأفراد وخاصة النساء والأطفال" (أو بروتوكول الأمم المتحدة المتعلق بالإتجار) الذي حل محل الميثاق وتبنته الأمانة العامة للأمم المتحدة في العام 2000. وقد صادقت عليه أكثر من 170 دولة. يقدم برتكول الأمم المتحدة المتعلق بالإتجار تعريفا موجزا للإتجار ولا يخلط بين العمل في الجنس والإتجار.
- إن فهم أوجه الإختلاف بين العمل في الجنس والإتجار يشكل خطوة رئيسية لدعم حملات مناهضة الإتجار الفعالة والتي تعالج مواضيع الإتجار وتحترم حقوق العاملين في الجنس.

المخاطر التي تنطوي على الخلط بين العمل في الجنس والإتجار

- تصور تدخلات مناهضة الإتجار ضعيفة التصميم بشكل غير دقيق عمال الجنس على أنهم ضحايا حتميين وتضيف إلى وصمة العار المنسوبة إلى العاملين في الجنس.
- تغفل عن ضحايا الإتجار الفعليين الذين يحتاجون إلى مساعدة عاجلة بينما تركز المصادر على "إنقاذ" عمال الجنس الذين لا يلتمسون تدخلا أو إنقاذا.
- تجعل العاملين في الجنس وزبائنهم أكثر عرضة للعنف وسوء المعاملة.
- يزيد عدم ثقة العاملين في الجنس بالسلطات، وهذا يبقيهم بعيدين عن الخدمات والدعم.
- تثني العاملين في الجنس وزبائنهم عن التماس الحصول على العدالة والإبلاغ عن سوء المعاملة في مجال العمل الجنسي أو حالات الإتجار وذلك خوفا من الإعتقال أو الإضطهاد أو "الإنقاذ".
- تعني المبالغة في التركيز على الإتجار بهدف الإستغلال الجنسي بأن اهتماما أقل يتم منحه إلى القطاعات الأخرى التي يكون فيها الإتجار سائدا – مثلا قطاع العمل العمالي أو المحلي.

"يقدم الخلط بين الإتجار والعمل في الجنس للجماعات المناهضة للبغاء والمناهضة للهجرة الذخيرة الضرورية لينفذوا البرامج الخاصة بهم. وتستغل الجماعات المناهضة للبغاء فكرة مناهضة الإتجار لوضع حد للبغاء. وتستخدم الجماعة المناهضة للهجرة فكرة "العمل الجنسي هو عنف" وسياق مناهضة الإتجار لزيادة قيود الهجرة. كما أنهم يركزون على ضعف عمال الجنس أثناء الهجرة ليبرروا وضع القيود على قدرتهم على التنقل" –الشبكة العالمية لمشاريع العمل في الجنس

دراسة حالة

مثال رئيسي: الخلط بين العمل الجنسي المهاجر والإتجار

يتم بشكل روتيني إظهار عمال الجنس المهاجرين على أنهم ضحايا الإتجار، وتستهدف تدخلات منع الإتجار مثل عمليات "المداهمة والإنقاذ" الأماكن التي يزاول فيها العاملون في الجنس مهنتهم. وترتبط "عمليات المداهمة والإنقاذ" عادة بخروقات حقوق الإنسان بعيدة المدى، والتي تؤدي إلى ترحيل عمال الجنس المهاجرين وتعيق حصول عمال الجنس على الخدمات الإجتماعية.

"لقد أثرت سياسات منع الإتجار بشكل سلبي على العاملين في الجنس، حيث يتم استخدام تلك السياسات للتحري عن المهاجرين غير المسجلين ولترحيل النساء. ويتم إحصاء عمال الجنس المهاجرين على أساس أنهم نساء معرضات للخطر، ولكن كل مايتم تقديمه لمساعدتهن هو الترحيل."
اتحاد هيتاريا، إسبانيا

نموذج العمل في الجنس والإستغلال والهجرة/التنقل

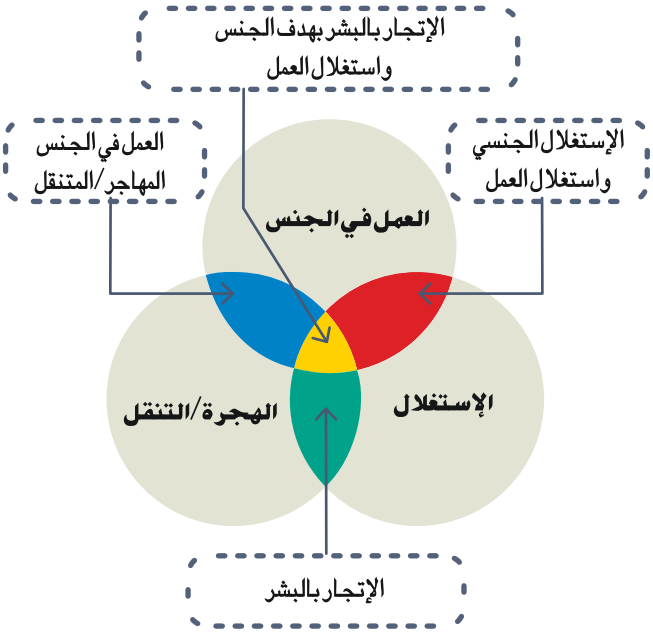

هذا النموذج الذي طوره كل من ينغوانا وواكرو إيتشارت يحدد ويفرق بين العمل في الجنس والإستغلال والهجرة، مع تصور البرامج الملائمة المبنية التي تدعم الحقوق وتناهض الإتجار.

الأزرق: اذا كان العمل في الجنس يتقاطع مع القدرة على التنقل، يشار به بشكل عام إلى عمال الجنس المهاجرين أو عمال الجنس المتنقلين.
مثلا: عاملة الجنس التي تغادر بلدتها لكي تعمل في مكان آخر وتقوم بإرسال الحوالات المالية لدفع رسوم تسجيل أبنائها في المدارس.

الأحمر: اذا كان العمل في الجنس يتداخل مع قضايا العنف والإستغلال، فهذا يشير إلى الإستغلال الجنسي أو استغلال الجهد في سياق العمل في الجنس.
مثلا: يجبر صاحب بيت البغاء عمال الجنس على العمل لساعات طويلة أو لايسمح لهم برفض الزبائن.

الأخضر: اذا كانت إمكانية التنقل تتداخل مع الإستغلال والعنف واذا تواجدت العناصر الثلاثة لبروتوكول الأمم المتحدة للإتجار (وهي التنقل والإكراه والأستغلال)، فإن هذا يشكل عملية إتجار بالبشر.
مثلا: توظيف عامل بناء للعمل في إنشاء المباني في دولة أخرى وإعطاءه وعدا بتقديم منافع كثيرة له. وعند وصول العامل إلى موقع البناء، يقوم أصحاب العمل بمصادرة جواز سفره وإجباره على العمل قبل أن يتم إعادة جواز السفر إليه.

الأصفر: فقط اذا كان تبادل الخدمات الجنسية والإستغلال والتنقل يتقاطعون، يعتبر الإتجار بالبشر بهدف الإستغلال الجنسي موجودا.
مثلا: إعطاء الوعد إلى امرأة بأنها ستعمل كنادلة في منتجع سياحي في دولة أخرى. ويقوم معارفها بمساعدتها للسفر إلى تلك الدولة. وعندما تصل، يتم مصادرة وثائق سفرها وإجبارها على ممارسة الجنس مع زبائن الفندق.

يدعم مناصروا حقوق العاملين في الجنس برامج مناهضة الإتجار القائمة على أساس الدليل والتي تحترم حقوق الإنسان والتي تؤكد على المحاسبة والشفافية.

دراسة حالة

على سبيل المثال، إن مجلس التنظيم الذاتي الذي قامت لجنة دوربار مهالال سامانويا بتطويره وتطبيقه في الهند يعمل بشكل وثيق مع مجتمع العاملين في الجنس. لقد تم تأسيسه عن طريق بناء العلاقات مع الخدمات الصحية والآليات الصارمة للحماية والسرية، بالإضافة إلى إدارة الحالات ومتابعتها. وقد تمكن هذا المجلس من تقديم المساعدة للنساء والفتيات اللاتي تمت المتاجرة بهن بنسبة ثلاثة أضعاف مقارنة بالوكالات الأخرى.

References: *African Centre for Migration & Society (2010) "Human Trafficking & Migration". Migration Issue Brief 4; Global Alliance Against Traffic in Women (GAATW) (2018) "Sex Workers Organising for Change: Self- representation, community mobilisation, and working conditions"; Global Network of Sex Work Projects (2019) "Briefing Note: Sex Work is not Sexual Exploitation"; Global Network of Sex Work Projects (2019) Community Guide: The Impact of Anti-trafficking Legislation and Initiatives on Sex Workers; International Committee on the Rights of Sex Workers in Europe (2019) "Trafficking 101 - A Community Resource for Sex Workers' Rights Activists"; Steen et al (2014) "Trafficking, sex work, and HIV: Efforts to resolve conflicts." The Lancet, 385(9963), 94–96; Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons Especially Women and Children, supplementing the United Nations Convention against Transnational Organized Crime Adopted and opened for signature, ratification and accession by General Assembly resolution 55/25 of 15 November 2000; Yingwana, N, R Walker, and A Etchart, "Sex Work, Migration, and Human Trafficking in South Africa: From polarised arguments to potential partnerships", Anti-Trafficking Review, issue 12, 2019, pp. 74-90.*

count me IN! awid crea Red Umbrella Fund URGENT ACTION FUND AFRICA FOR WOMEN'S HUMAN RIGHTS mama cash JASS JUST POWER